

محضر اجتماع لجنة المراجعة
لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
المنعقد بتاريخ 2021/4/14

انه فى يوم الاربعاء الموافق 2021/4/14 فى تمام الساعة الثالثة مساءً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / رفيق بطانى المدير المالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2020/11/25

2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

3- القوائم المالية للشركة فى 2020/12/31

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2020/11/25

عرض الدكتور/ عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2020/11/25 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2020/11/25

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علماً بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- اشرنا في اجتماعنا السابق بتاريخ 2020/11/25 بان الشركة اخذت بتوصياتنا السابقة و المتكررة في شان تخفيض التسهيلات الائتمانية وبالتالي تخفيض اعباء التمويل وتحسين ربحية الشركة حيث ما تم في الربع الثالث من العام 2020 تخفيض التسهيلات الائتمانية بنحو 67.2 مليون جنيه وان الشركة خلال الربع الثالث من العام 2020 حصلت علي قرض متوسط الاجل بنحو 10.8 مليون جنيه لتمويل تكلفة الاالات والمعدات المحلية والمستوردة وبضمان سندات لامر وبسعر فائدة 8% سنويا اي انه خلال الربع الثالث من عام 2020 فان ما تم تخفيضه من التسهيلات الائتمانية بلغ 56.4 مليون جنيه (67.2 مليون جنيه – 10.8 مليون جنيه) وقد قمنا بالشكر عليه لادارة الشركة والادارة المالية علي وجه الخصوص علي ذلك الا انه خلال الربع الرابع من عام 2020 قامت الشركة بزيادة القروض متوسطة الاجل بنحو 117.9 مليون جنيه ليصل رصيدها في 2020/12/31 الي 128.7 مليون جنيه بينما كان رصيدها في 2020/9/30 هو 10.8 مليون جنيه وقامت بتخفيض التسهيلات الائتمانية خلال الربع الرابع ايضا من عام 2020 بنحو 91.6 مليون جنيه حيث بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في 2020/12/31 نحو 687.6 مليون جنيه بينما كان رصيدها في 2020/9/30 نحو 779.2 مليون جنيه المحصلة في النهاية ان التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة الاجل زادت خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 26.3 مليون جنيه فما هو الهدف من ذلك الاحتفاظ بها في صورة نقدية و هذا لا يجوز ولا زالت لجنة المراجعة توصي بتخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة
- يجب فصل ارباح الفترة عن الارباح المرحلة كل في بند مستقل كما اشرنا الي ذلك في تقاريرنا وفقا لمبدأ الافصاح و الشفافية حيث ان ما يضاف الي الارباح المرحلة يكون بقرار من الجمعية العمومية العادية للشركة والتي تعتمد الميزانية العمومية وحساب توزيع الارباح ولماذا الاصرار علي ذلك او ما الهدف من وراء ذلك او ما هو القانون الذي ينص علي ذلك نرجو الايضاح

ثالثاً: القوائم المالية للشركة في 2020/12/31

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة في 2020/12/31 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلي

- 1- حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 1690 مليون جنية خلال عام 2020 بزيادة قدرها نحو 203 مليون جنية عن مبيعات عام 2019 والبالغ قدرها نحو 1487 مليون جنية و بنسبة زيادة قدرها 13.6 %
- 2- بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 68.5% خلال عام 2020 بينما كانت نسبتها 74.7% خلال عام 2019 اي بفارق 6.2% وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة
- 3- حققت الشركة صافي ربح بلغ قدره نحو 144.5 مليون جنية عام 2020 بزيادة قدرها نحو 98.5 مليون جنية عن صافي الربح المحقق عام 2019 والبالغ قدره 46 مليون جنية وهذا امر جيد للغاية تشكر عليه ادارة الشركة وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي ما يلي :

- زيادة في قيمة المبيعات بنحو 203 مليون جنية وانخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات بنسبة 6.2 % كما سبق بيانه مما ادي الي ان مجمل الربح قد بلغ نحو 532.8 مليون جنية في 2020/12/31 مقابل نحو 376 مليون جنية مجمل ربح في 2019/12/31 اي بزيادة قدرها نحو 156.8 مليون جنية ويمثل انخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات وحدها نحو 104.8 مليون جنية وهذا امر جيد كما ذكرنا
- انخفاض في المصروفات التمويلية 34.7 مليون جنية
- زيادة في المصروفات البيعية و التسويقية 21.8 مليون جنية
- زيادة في المصروفات العمومية والادارية 4.2 مليون جنية
- انخفاض في مصروفات البحث و التطوير 8 مليون جنية
- زيادة في المخصصات 27 مليون جنية (مخصص مطالبات ضريبية)
- زيادة في ضريبة الدخل 37.5 مليون جنية

4- تنفيذًا لسياسة التوسعات التي تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال عام 2020 نحو 101.1 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 261.6 مليون جنية يخضم المحول الي الاصول الثابتة خلال الفترة نحو 3.1 مليون جنية والمحول الي الاصول غير الملموسة 929 الف جنية والمحول الي المصروفات نحو 2.4 مليون جنية ليصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2020/12/31 نحو 356.3 مليون جنية

5- بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض في 2020/12/31 نحو 330.3 مليون جنية مقابل 244 مليون جنية في 2019/12/31 اي بزيادة قدرها نحو 86.3 مليون جنية كما ان الزيادة في رصيد العملاء و اوراق القبض قد زادت في الربع الاخير من عام 2020 بنحو 47.2 مليون جنية وهي زيادة كبيرة ولا زالت اللجنة توصي بتنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تآثر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

6- لازالت الشركة تحتفظ بقدر كبير من العملات الاجنبية ضمن ارصدها النقدية و التي بلغت نحو 279.2 مليون جنية في 2020/12/31 منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 271.1 مليون جنية وقد كان رصيد النقدية في 2020/9/30 نحو 250.8 مليون جنية منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 249.3 مليون جنية اي ان رصيد النقدية زاد خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 28.4 مليون جنية دون مبرر لذلك ومع ذلك فان لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد النقدية من العملات الاجنبية المحتفظ بها في حدود ما يعادل 100 مليون جنية حيث ان سياسة البنك المركزي تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد كما ان تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها يؤدي الي تخفيض اعباء التمويل بلا شك مما يحسن من ربحية الشركة

7- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية وصيد القروض متوسطة الاجل نحو 816.3 مليون جنية (تسهيلات الائتمانية 687.6 مليون جنية و قروض متوسطة الاجل 128.7 مليون جنية) بزيادة قدرها نحو 26.3 مليون جنية عن رصيدها في 2020/9/30 كما سبق ان اوضحنا في البند ثانيا من هذا التقرير وقد بلغت الزيادة في رصيد التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة الاجل نحو 80.3 مليون جنية عن رصيدها في 2019/12/31 والبالغ قدرها نحو 736 مليون جنية وقد بلغت اعباء التمويل التي تحملتها الشركة عام 2020 نحو 62.7 مليون جنية ولا زالت لجنة المراجعة توصي بتخفيض التسهيلات الائتمانية والقروض لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة ولا يتصور اننا نأخذ القروض التي يجب استخدامها في استيراد

الالات والمعدات ومستلزمات الانتاج من الخارج ولكننا نحتفظ بجانب كبير منها في صورة نقدية كما حدث في الربع الرابع من العام 2020 حيث زادت القروض بنحو 26.3 مليون جنيه وزاد رصيد النقدية بنحو 28.4 مليون جنيه و في خلال عام 2020 باكملة زادت التسهيلات الائتمانية بنحو 80.3 مليون جنيه عن رصيدها في 2019/12/31 حيث بلغت في 2020/12/31 نحو 816.3 مليون جنيه و كان رصيدها في 2019/12/31 هو 736 مليون جنيه وفي خلال عام 2020 ايضا زاد رصيد النقدية بنحو 64.9 مليون جنيه عن رصيدها في 2019/12/31 حيث بلغ رصيد النقدية في 2020/12/31 نحو 279.2 مليون جنيه بينما كان رصيدها 214.3 مليون جنيه في 2019/12/31 ويجب الانتباه لهذا الامر بصورة جيدة

8- بمتابعة ارصدة المخزون في 2020/12/31 تبين ما يلي:

- بلغ رصيد المخزون من المواد الخام ما قيمته نحو 238.2 مليون جنيه تمثل احتياجات 3.6 شهر وهذا امر جيد حيث اخذت الشركة بتوصياتنا السابقة بان يكون رصيد المخزون من المواد الخام في حدود احتياجات 3 اشهر وهو يمثل الحد الامثل لرصيد المخزون من المواد الخام وان الزيادة والتي تمثل 0.6 شهر هي زيادة محدودة ونامل ان نصل الي الحد الامثل وهو احتياجات 3 اشهر(رصيد المخزون من المواد الخام في 2020/9/30 كان ما قيمته 270.7 مليون جنيه و رصيد المخزون من المواد الخام في 2020/12/31 كان ما قيمته 238.2 مليون جنيه)
- بلغ رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف ما قيمته 89.6 مليون جنيه تمثل احتياجات 8.9 اشهر وهو رصيد يزيد عن احتياجات الحد الامثل بما قيمته احتياجات 5.9 شهر حيث ان الحد الامثل يمثل احتياجات 3 اشهر اي ان الزيادة في رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف عن الحد الامثل تمثل قيمته 59.6 مليون جنيه وان الزيادة في رصيد المخزون من المواد الخام عن الحد الامثل تمثل قيمته 33.1 مليون جنيه اي ان الزيادة في رصيد المخزون من المواد الخام و مواد التعبئة والتغليف تبلغ ما قيمته نحو 92.7 مليون جنيه وهذه الزيادة ممولة من البنوك بما يمثل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة
- الغريب في الامر انه روعي الحد الامثل للمخزون من المواد الخام ولم يراعي في مواد التعبئة والتغليف وهذا امر مستغرب بالرغم ان جانب كبير منها مصنع محليا فما هو السبب في ذلك (رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف كان ما قيمته نحو 84.8 مليون جنيه في 2020/9/30 وبلغ ما قيمته 89.6 مليون جنيه في 2020/12/31)
- بلغ رصيد المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في 2020/12/31 ما قيمته نحو 155.6 مليون جنيه تمثل 1.6 شهر من تكلفة المبيعات وهو في حدود الحد الامثل والذي يقدر 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

و لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف في حدود احتياجات 3 اشهر و رصيد الانتاج التام و تحت التشغيل في حدود 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى 2020/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

- 1- عرض القوائم المالية للشركة فى 2020/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد
 - 2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الانتمائية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة
 - 3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
 - 4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
 - 5- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات وان لا يزيد رصيد النقدية عن 100 مليون جنيه او ما يعادلها من العملات الاجنبية
- وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

عمرو الشبراويشى

رئيس اللجنة

البيير سامى

مقرر اللجنة